

في الصلاة لشغلا وبإباح قطعها نحو قتل حية ونه دابة
 وفوق ركن روضا ما قيمته درهم له ولغيره ويستحب
 لمن أتمه الأختين والمزوج من الخلاف إن لم يخف قوة
 وقت أو جماعة ويجب الإغتاض له بوق وغريق وحريق
 لا نساء واحدا بويه بلا استغناء الذي النفل فإن علم
 أنه يصلي لا بأس أن يجيبه وإن لم يعلم إجابته **وكره**
تحريما استعباد القبلة بالفرج ولو في الخلاء بالمدة
بين التقوط وكذا استند بارها في الأصح كما كره
لبالغ مسك صبي ليهول نحو القبلة وكما كره
من يجلبه في نوم أو غيره اليه ما يمد الأذن أسا
أدب قاله من لا يكبر أو أي مصحف أو شيء من
الكتب الشرعية إلا أن تكون على موضع مرتفع عن
الجماعة فلا يكره قاله الكمال وكما كره غلق باب المسجد
اللتوي على متاعه به يفتي وكره تحريمها للوطي بقوة
والبول والتقوط لأنه مسجد إلى باب السماء واتخاذ
طريقا بغير عذر وصرح في القنية بفسقه باعتدال
وإدخال نجاسة فيه ولا يطيه بجنس ولا البول
والفصل فيه ولو في نساء ويجوز إدخال صبيان ومجانين
حيث يظن أنهم يتحسرون ولا يكره وينبغي له الخلة تعاهد
فعله

أخره وخفه وصلاته فيها أفضل لا يكره ما ذكر
فوق بين جعل فيه مسجد بل ولا فيه لأنه ليس بمسجد
مكرها وأما التقية لصلاة جنازة أو عيد فهو مسجد
في حق جواز الأقدار وإن انفصل المصنوف رفقا
بالناس لا في حق غيره به يعني نهاية محل دخول
لجنب وحايض كمناسك ورياط ومدسة ومسجد
جياض واسواق لا تقارع ولا بأس بتعشبهه خلا من له
فأند يكره لأنه يلهي المصلي ويكره التكلف بدائت
التعويض ونحوها خصوصا في جدار القبلة قاله
الحلي وفي حظر المحدثي وقيل يكره في المزاب دون
السقف والمؤخر انتهى وظاهره أن المراد بالمزاب
جدار القبلة فالحفظ بحصص وما ذهب لوجهه للحلا
لأن مال الوقف فانه حرام وضمنه مسؤولية لو فعل
النعش والبياض إلا أن الخيف طبع الغلظة فلا بأس
به كافي والاذن كان لأحكام البناء والوقف فعمله مثله
لقولهم أنه يمر في الوقف كما كان وتماهي في البحر فروع
أفضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ثم
الأقرب ثم الأعظم ثم الأقرب ومسجد استاذ طبرستان
أو لسماح الأخبار أفضل اتفاقا ومسجد حية أفضل من
الوظائف كما شاهدناهم في زماننا من بعضهم للبطان الخارجه لم اوط

قوله وما في البحر حين قالوا و أرادوا من المسجد
 دخله لقوله صاحب التمهيد لا في البحر حين قالوا
 ترغيب الناس في التمسك في اللؤلؤ في المسجد
 لأن تظلم الصلاة وذلك سر أجم في مسجد
 أن تؤمنين فأرضه مكره ومن حار الخلف
 لا يجوز فعله مطلقا لعدم الظاهر
 فيه خصوصا إذ قصد به حرمان إرباب